التعيين للتيمم اي لعجلة القوم وسرعتهم اذ هو يستلزم ترك
رعاية السنن والمستحبات وغيرها في القراءة والتسبيح والدعا
غالبا والحاصل انه لا يزيد على القدر المسنون اذا لم يرغبوا
فيه ولا ينقص عنه وان استعجلوا كذا في المنية وغيرها والعا
الجاؤه اي الجاء الامام واضطرار القوم المقتدين بسكوته
وتكرار اية الفتح اي لفتح القوم على الامام ازالة
اعلاله وهذا اذا قدر مقدار ما تجوز به الصلاة على ما مر
وفي الخلاصة لا ينبغي للمقتدي ان يفتح قبل الاستفتاح
ولا للامام ان يلجيه اليه بل يركع ان قرأ ما تجوز
به الصلاة او ينتقل الى اية اخرى فجوز الامام المتمرناشي
ان قرأ المستحب يركع ثم ان الفتح يفسد اذا فتح المصلي
قارئا اذا لم يقدر على القراءة مصليا او غيره لشرط ان
يقصد الفاتح التعليم حتى لو قصد به قراءة القرآن لا تفسد
كذا في الخزانة وهو الصحيح كما في الكافي فلو احد المصلي
بفتحه فسدت صلاته ايضا ذكره في الخلاصة واشترط
التكرار في المبسوط لانه ليس من اعمال الصلاة فيعفى القليل
منه ولم يشترط في الجامع الصغير لان الكلام قاطع وان قل
ذكره في الهداية



ذكره في الهداية ويستثنى من ذلك فتح المقتدي لامامه فانه
غير مفسد مطلقا وقال بعض مشايخنا هذا اذا قرأ ما لا تجوز
به الصلاة ولم ينتقل الى اية اخرى اما اذا قرأ ذلك او انتقل
الى اية اخرى ثم فتح عليه فسدت صلاته والاول هو الصحيح ثم
اذا اخذ الامام من الفاتح لعدم انتقاله الى اية اخرى
قيل لا تفسد وقيل تفسد وهو الاصح كذا في الظهيرية والحادث عشر
جهر القراءة في نوافل النهار واما في نوافل الليل ان شاء خافت
وان شاء جهر لكن الجهر افضل اعتبارا بالفرض في حق المنفرد
لان النوافل مكملات الفرايض لقوله عليه السلام اول
ما يحاسب به العبد الصلاة فان كملت فقد افلح وانجح
وان نقصت تكمل بالنوافل وكانت اتباعا للفرايض فالتحقت
بها كذا في الكافي في كفاية الشعبي اما التطوع في النهار
فالمجانة فيها بالقراءة حتما لا من حيث الورود وهو ان يكون
هناك من يتحدث او يغلبه النوم فيجهر في ذلك لدفع
النوم او لغلبة الكلام فانه يجوز ولا يوجب النقصان وان
كان في الليل فهو مخير بين الجهر والمخافتة بلا خلاف فيه
وفي شرح الكنز وري الافضل عند الاكثرين الحالة الوسطى

Copyright © King Saud University